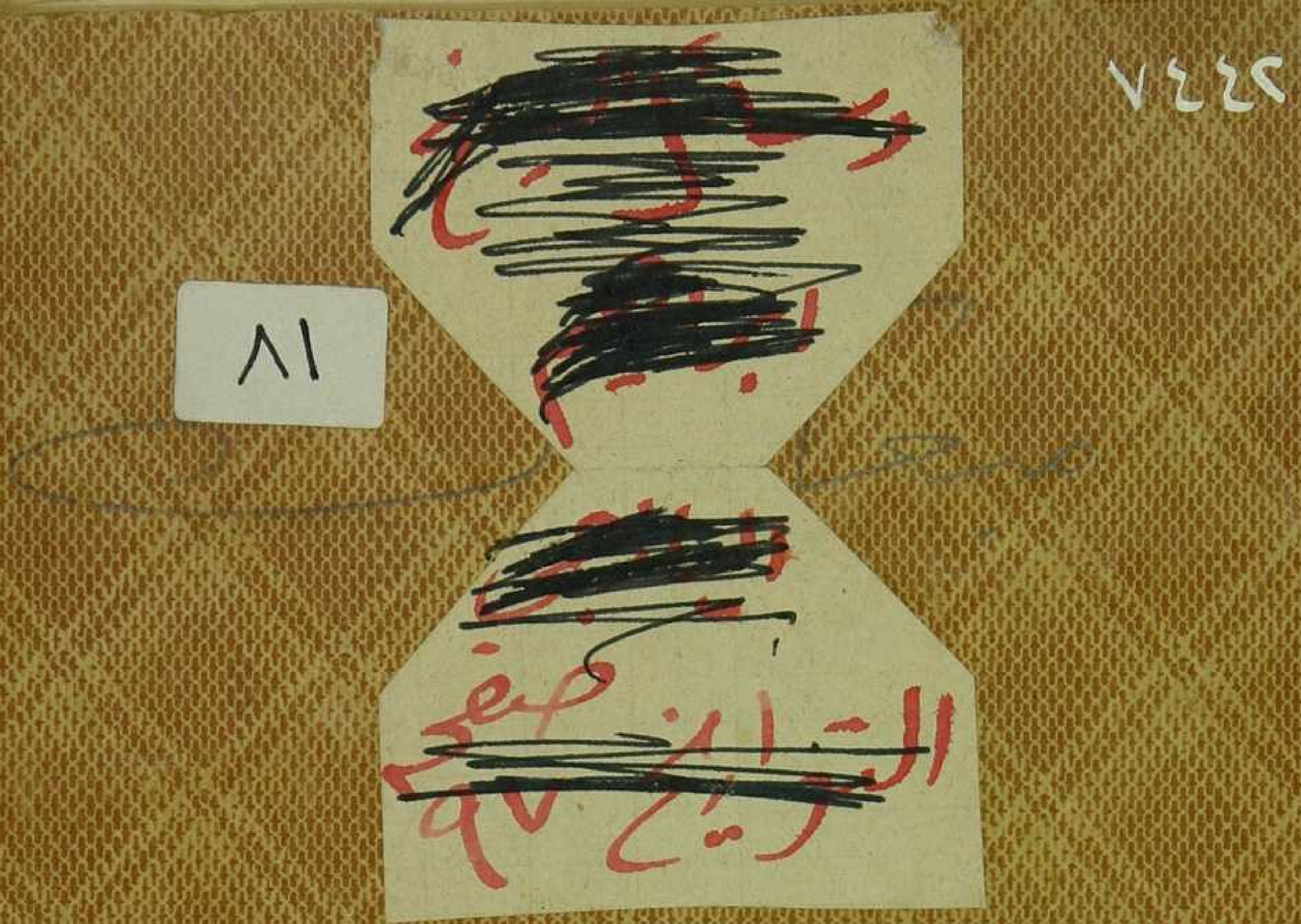
١٦٠
ر

(رسالة في المنطق) . بخط صالح الانغروي سنة ١٢٥٥هـ .

٥+٥ ق　　١٧ س　　٢٠ × ١٢ سم

٧٤٤٢　نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن ، يليها ٣ ورقات ببياض وفوائد في ثلاث صفحات .

ا- المنطق　أ- الناسخ　ب- تاريخ النسخ


٢٤٤٧
٨١
[redacted]
[redacted]
التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله وبحمده والصلوة والسلام على حبيبه محمد واله وصحبه
الذين تلالا بهم نور الحق في سمائه وارضه اما بعد فاعلم انه اجمع
السلف من المحدثين وائمة المسلمين واهل السنة والجماعة على ان
للعالم صانعا قديما لم يزل ولا يزال استدلوا عليه بان العالم محدث
وكل محدث فله من محدث بالضرورة واما بيان الكبرى فلان الماهية
منحصرة على ثلثة اقسام بالحصر العقلي لانها اما واجب بالذات وهو
الذي يأبى عن جميع انحاء العدم لذاته ويقتضي ذاته وجوده بالاقتضاء
التام الضروري كالواجب الوجود لذاته واما ممتنع بالذات
وهو الذي يأبى عن جميع انحاء الوجود اباء تاما ضروريا ويقتضي
ذاته عدمه بالاقتضاء التام الضروري كشريك الباري
واما ممكن بالذات وهو الذي لا يقتضي ذاته وجوده وعدمه
بل الوجود والعدم بالنظر الى ذاته سيان كالعالم مثلا واذا عرفت
هذا فاقول ان العالم موجود بالبداهة وممكن ومحدث اي تخرج
عن العدم الى الوجود لما برهن في محله فلا بد له من علة ومحدث
يرجح وجوده على عدمه ويخرجه من العدم الى الوجود والا يلزم
ترجيح وجود الممكن على عدمه بلا مرجح وهو بين البطلان

فتلك العلة اما نفس الممكن المعلول او جزؤه او مغايره والاول والثانى

باطلان لما بين فى محله فتعين ان تلك العلة مغاير للمعلول وتلك العلة

المغايرة اما ممكن محدث مثل المعلول او ممكن قديم او واجب الوجود

والاول باطلان الاول فلانه لو كان علة زيد عمرو او علة عمرو بكر او

خالد مثلا لزم اما الدور لو فرض ان علة خالد زيد او التسلسل وكلا

هما باطلان واما الثانى فلان ذلك الممكن القديم لا بد من علة مغايرة

لان المفروض ان ذلك الممكن القديم وهكذا اما يلزم الدور او

التسلسل او ينتهى الى علة قديم او واجب وجوده بالنظر الى ذاته والاول والثانى

باطلان فتعين الثالث اى الواجب الوجود لذاته وهو المطلوب واجب

الوجود مفهوم كلى مجوزا لعقل صدقه على افراد كثيرة لكن برهان

التمانع وغيره يبطله ويحصره فى فرد واحد وهو الواجب تعالى

واجب وجوده لذاته يعنى ممتنع عدمه بالنظر الى ذاته اذ لو لم يكن

واجب الوجود بالنظر الى ذاته لكان ممكنا فيكون حادثا فبيان ذلك

فاعلم ان الوجود بديهى التصور لا يحتاج الى تعريف وانه مشترك

بالاشتراك المعنوى بين جميع الموجودات يعنى ان له معنى واحدا

يشترك فيه الموجودات باسرها ويطلق على جميعها بمعنى واحد

على مذهب المحققون من المتكلمين والفلاسفة فليطلب استدلالهم

من محله

من محله وانكر الشيخ ابو الحسن الاشعرى الاشتراك المعنوى وقال لا

اشتراك الا فى لفظ الوجود وليس للوجود معنى يشترك فيه جميع

الموجودات قال بعض الافاضل فى حاشية الاصفهانى لم يرد الشيخ

بذلك انه موضوع باوضاع متعددة فانه بعيد جدا بل انه موضوع

بالوضع العام لكل ماهية وجعل آلة بملاحظة الماهيات عند الوضع

مفهوم ماهية اقول فح يكون وضعه كوضع الضمائر على ما فى محله

اعلم انه قال السيد المحقق فى حاشية شرح حكمة العين ان الخلاف انما

هو فى الوجود الخاص او قول لعل مراده انه لا نزاع فى ان المطلق زائد عند

من اشتبه وهم الفلاسفة وجمهور المتكلمين واما من لا يشتبه

وهو الشيخ لانه لم يقل بالاشتراك المعنوى فكيف يمكنه القول بزيادته

فنقول الوجود الخاص فيه ثلثة مذاهب الاول ان وجود كل شىء عين ما

هية واجبا او ممكنا وهو مذهب الشيخ ابو الحسن الاشعرى والثانى

ان وجود الواجب عين ماهيته ووجود الممكنات زائد على ماهيتها نفسها

وهو مذهب الفلاسفة والثالث زائد فى الواجب والممكنات اى ليس بجزء

الماهية ولا عينها وهو مذهب المتكلمين يعنون ان حصة معينة

من الوجود الخاص زائد فى الممكن وان حصة معينة اخرى منه زائد فى الواجب

فح يشارك وجود الواجب وسائر وجود الممكنات فى مطلق الزيادة

لكن وجود الواجب مميز عن غيره بان ذاته تعالى يقتضي وجوده
بالاقتضاء التام الضروري ويابى عن جميع انحاء العدم اباء تاما
ولذا قالوا ان ذات الواجب علة تامة لوجوده ومقتضية له بالاقتضاء
التام بخلاف سائر الموجودات لان ذواتها ليست مقتضية لما
هياتها بل الوجود والعدم بالنسبة الى ذات الممكن سيان فيحتاج ذلك
الممكن في وجوده الى الغير وهو الفاعل الواجب وجوده لذاته بالبرهان
حتى يلبس ذلك الفاعل الوجود الى الماهية الممكن فياخذ الوجود منه
ونظيره من المحسوس الارض المضيئة فان ضياء الارض زائد عليها وليس
مقتضى ذاتها لانها جاء لها بسبب المقابلة الى ضياء الشمس فزائد
عليها ومقتضى ذاتها ولا يزول ولا ينفك عنها اى عادة فاذا عرفت
هذا فاعلم ان وجود الممكن بمنزلة ضياء الارض وماهيته بمنزلة الارض
فكما ان الارض اخذت ضياء من ضياء الشمس كذلك الممكن
اخذ الوجود من الواجب والحال ان الضياء الوجود زائدان عليها
وان وجود الواجب بمنزلة ضياء الشمس فكما ان ضياء الشمس زائد
عليها او مقتضى ذاتها بحيث لا ينفك عنها كذلك وجود الواجب زائد
على ذاته ومقتضى ذاته بحيث يقتضي ذاته وجوده بالاقتضاء التام
فعلى مذهبهم يمكن تصور انفكاك وجود الواجب عن ذاته لانهم التزموا

تثنين

تثنين العارض وهو وجود الواجب والمعروض وهو ذات
الواجب لكن المتصور ح اى انفكاك وجود الواجب عن ذاته
ح كيف ومقتضى ذاته وقال الفلاسفة وطائفة من محققي
المتكلمين ان وجود الواجب عين ذاته وذاته عين وجوده ومعنى
ذلك ان يكون ذات الواجب وجودا خاصا قائما بذاته غير منتزع عن غيره
قوله وجودا اى وجودا بحتا اى وجودا صرفا ومحضا خالصا كذا
في حاشية التجريد قوله خاصا اى الجزئي الحقيقي البسيط الذي
لا يتصور فيه التعدد ولا الاشتراك وجها من الوجوه لا الوجود
المطلق اى الوجود المشترك الكلي كما قال به فرقة ممن ادعى الصوفية
حتى يلزم منه ان تكون حقيقة الواجب امرا مخالطا بجميع الممكنات
وهو ظاهر البطلان تعالى عن ذلك علوا كبيرا كذا في شرح المواقف
قوله قائما بذاته اى ليس قائما بالغير مثل وجود الممكنات الموجودة
فانها قائمة بالممكن قوله غير منتزع عن غيره لا حاجة لليه
قوله قائما بذاته وتفصيل ذلك ان العقل ينتزع عن الماهيات الموجودة
في بادى النظر امرا يشترك الجميع اى سواء كان ممكنا او واجبا فيه
وبه يمتاز عن المعدومات وهو الوجود المطلق اى الحصول في الخارج
وانما يختص اى الامر المشترك يعني يصير حصة في الممكنات باضافة الى

الى الماهيات التى ينتزع منها الوجود كوجود عمرو ووجود زيد
والبرهان وهو ان كل ماهية مغايرة لحقيقة الوجود فهو محتاج
فى وجودها الى انضمام اليها وكل ما هى محتاجة فى وجودها الى
انضمام الوجود اليها فهى ممكنة بالذات ينتج ان كل ماهية مغايرة
لحقيقة الوجود فهى ممكنة بالذات وثبت بالبرهان ان كل ممكن
فهو محتاج الى موجود محدث بالضرورة وذلك المحدث لا يكون
نفسه ولا جزئه ولا ممكنا قديما او حادثا مثله لان جميع ذلك بطل بما بين
فى محله كما مر فثبت انه اى المحدث واجب الوجود لذاته ومقتضى البرهان
اى ذات واجب الوجود وهو الوجود البحت والصرف لانه لم يبق الا الوجود
يدل على ان الممكنات لا يكون الا بهذه الحيثية التى يجعلها الفاعل بحيث
لو لاحظها العقل انتزع منها الوجود مستندة الى وجود يكون محققا
بسلب الاضافة الى غيره وهو الوجود الحق الواجب لذاته وبالجملة انه ينتزع
منه تعالى الوجود المطلق اى الحصول فى الخارج لا بسبب اتصافه كما
فى الممكن الموجود فانه ينتزع منه الوجود المطلق بسبب اتصافه بالوجود
وان وجود الواجب تعالى ليس حصة معينة من الوجود المطلق بل فرد من
افراده لكن قائم بذاته ومعروض لحصة معينة من الوجود المطلق ولا
استحالة فى كونه بعض افراد الكلى قائما بذاته بالغير كالممكن فان بعض افراده

جوهر

جوهر قائم بذاته وبعضها عرض قائم بالغير وهو الجوهر وعلى
هذا يفهم فى الممكن للوجود اربعة اشياء بعضها محقق
وبعضها منتزع ماهية الممكن وفرد الوجود القائم بالممكن المعروض
لحصة معينة من الوجود المطلق وحصة معينة منه والوجود المطلق
لكنه مستبعد جدا كذا فى المواقف ثم قال ونظيره من المحسوس انه
لو فرض ان ضياء الشمس قائم بذاته وكان وجود الواجب مثله فالمراتب
ثلثة الضياء الزائد القائم بالارض والضياء الزائد القائم بالشمس
والضياء القائم بذاته فالاقوى والاعلى منها مرتبة الثلث البداهية
فالواجب تعالى ان يكون فى اعلى مراتب الكمال فعلى مذهبهم لا يمكن
انفكاك الوجود عن الذات لان العقل لا يقدر ان يتصور انفكاك الشيء
عن نفسه فيكون التصور محالا لكون المتصور محالا ثم اعلم انه يقال الواجب
تعالى موجود لترتب الاثار والاحكام عليه تعالى ويقال الوجود لكونه
مبداء اثار ومظهر احكام اورد عليهم اى على الحكام ان ارادوا بالوجود
معنى المشترك البديهى اى الحصول فى الخارج فلا شك فانه عين الواجب
تعالى ولا عين شيء من الموجودات لانه امر منتزع موهوم لا يكون
له وجود فى الخارج بل الحاصل فيه الموجود وان ارادوا معنى آخر اصطلحوا
على تسميته بالوجود فيكون النزاع لفظيا لانه لما لم يكن المراد بالوجود

المعنى المشترك لم يبق شيء يصلح لان يكون واجب الوجود الا ماهية الواجب
والحال ان المتكلمين لا ينفون كون ماهية الواجب عين ذاته فيكون النزاع
لفظيا فواجيب عنه بان المراد بالوجود ما هو مبداء انتزاع هذا المفهوم
البديهي اى الحصول فى الخارج وهو فى الواجب ذاته بذاته اى مع قطع النظر
عن اثر الفاعل الخارجي وعن الحيثية المكتسبة من الفاعل الخارجي وعن اثر
المعلول وعن التاثير فى المعلوم فقوله بذاته ينفى الامور الاربعة وفى الممكنات
اثر الفاعل اى ذات الممكن لا مطلقا بل بحيثية مكتسبة من الفاعل الخارجي
او الماهية المتصفة بالوجود الخارجي على ما هو مختار المحققين فلا يرد
ما توهم من انه على مذهب المتكلمين ايضا لما كان منع الذات علة لوجوده يكون
ذاته بذاته اى مع قطع النظر عن اثر الفاعل الخارجي وعن الحيثية المكتسبة
من الفاعل الخارجي مبداء انتزاع ذلك المفهوم فلا يبقى النزاع بين
الفرقين وذلك اى عدم الورود لان الفلاسفة لم يكتفوا بهذا القدر بل
قالوا بذاته مع قطع النظر عن اثر المعلول وعن التاثير فى المعلول مع قطع النظر
عن الاولين المذكورين والمتكلمون لا ينفوا الاخرين فلا يرد بان النزاع لفظى
ولم يتعرض بهذا الجواب بل قيل فى جوابه قلت القائلون بالعينية استدلوا لانه
يتوجه المنع من طرف المتكلمين عليهم بان كون الذات مع قطع النظر عن اثر المعلول
وعن التاثير فى المعلول مبداء انتزاع البديهى غير مسلم لم لا يجوز ان يكون

الذات

الذات باعتبار التاثير فى المعلول وهو وجود الواجب تعالى او باعتبار
اثر المعلول مبداء انتزاع البديهى كذا حقيقة هذا المقام سلطان
سلطان العلماء الاعلام المدعو بصالح الانقروى نور الله مرقده
سنة ١٢٥٥
وبين الخواص والعوام اختصر العباد ولى التوفيقى بقرم حصار ثرمى

اعلم ان کلمة بل اما ان یکون ما قبلها مثبتا او منفیا فان کان مثبتا فتفید
ثبوت الحکم للتابع مع السکوت عن ثبوته للمتبوع ونفیه وهو معنی الاضراب
عند الجمهور وعند ابن الحاجب تفید ثبوت الحکم للتابع مع نفی الحکم عن المتبوع
وهو معنی الاضراب عنده فمعنی جائنی زید بل عمرو ان مجیء عمرو ثابت
قطعا مع الشک فی مجیء زید وعدمه عند الجمهور وعند ابن الحاجب
تقتضی عدم مجیء زید قطعا ایضا وان منفیا فتفید ثبوت الحکم للتابع
مع السکوت عن ثبوته ونفیه فی المتبوع کالمثبت عند الجمهور فمعنی
ما جائنی زید بل عمرو ~~وان مجیء~~ ثبوت المجیء لعمرو مع احتمال مجیء زید وعدم
مجیئه وقیل تفید نفی الحکم عن المتبوع قطعا ایضا فمعنی المثال المذکور مجیء عمرو
وعدم مجیء زید کلاهما قطعی وقال المبرد انها تفید فی صورة النفی نفی الحکم
عن التابع والمتبوع فمعنی ما جائنی زید بل عمرو بل ما جائنی عمرو وهو المعنی
بیل الترقی وقال بعضهم مذهب المبرد صرف النفی الی التابع وجعل المتبوع
مسکوتا عنه فمعنی المثال المذکور عدم مجیء عمرو مقطوع ومجیء زید مشکوک
وههنا ما قبلها منفی در تناجی   اعلم ان کلمة لو ثلث مذاهب الاول مذهب
الجمهور والثانی مذهب المحققین والثالث مذهب ابن الحاجب وکلمة لو
موضوعة عند الجمهور لانتفاء ~~المحل~~ الثانی بسبب انتفاء الاول وعند المحققین
موضوعة لانتفاء الاول فقط لا غیر وعند ابن الحاجب موضوعة لانتفاء الاول
بسبب انتفاء الثانی
تمت تمت
تم
م